مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة

أ. سلمة بورياح
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس–

مقدمة

تتجلى أهمية السياسة العامة في كونها تكشف المرتكزات الإيديولوجية لتوجهات الدولة، والتي على ضوئها يمكن فهم وتحليل قرارات النظام الحاكم وأولوياته، وطبيعة القوى الإجتماعية والسياسية المحركة له، وآلياته في التعامل مع المطالب والمدخلات التي تنتجها البيئة الداخلية، كما تعتبر السياسة العامة نتاج مشترك وجماعي بالرغم من أنها في النهاية قد تصدر من هيئة واحدة أو شخص واحد، وهي حصيلة تفاعلات مؤسسات متعددة، من هاته المؤسسات مراكز الأبحاث والدراسات التي أصبحت موضوع بالغ الأهمية في صنع السياسات العامة، بإعتبارها فاعل غير رسمي في صنع السياسات ، لما لها من التأثير في عملية مركبة وعلى درجة عالية من التعقيد ، ضمن صراع المصالح ، وتنافس شديد على تحقيق الأهداف والغايات.

وأصبحت هذه المراكز تستعمل كمؤشرات للدلالة على رقي الدولة تطورها وفهمها وتقديرها للعلم ودوره في رسم السياسة الصحيحة. وبالتالي يمكننا أن نستدل على حال أحد الطرفين من معرفة حال الطرف الآخر. فالمراكز البحثية لا تقوم إلا بالنخبة المتخصصة، ومن السلبيات إن هذه المؤسسات مجهولة الدور، ليس فقط لعامة الناس وإنما يتعدى ذلك إلى الكثير من النخب، وهذا ما سوف يتم تناوله بتسليط الضوء على هذه المراكز، وذلك عبر النقاط التالية:

1) تعريف مراكز الأبحاث والدراسات.
2) نشأة مراكز الأبحاث والدراسات وتطورها.
3) آليات تمويل مراكز الأبحاث والدراسات.
4) أنواع مراكز الأبحاث والدراسات.
5) أدوات ووسائل تأثير مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة.

1- تعريف مراكز الابحاث والدراسات:

توصف السمة الجوهرية لمراكز الأبحاث في أنهَّا لا تلقى الإهتمام الذي يليق بها من قبل الباحثين، ووسائل النشر ، وكل ما ذُكر حولها كان بشكل مقتضب ،على عكس ما كتب عن المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح.[(1)]

لحد الآن لا يوجد تعريف عام وشامل، جامع ومانع لهاته المؤسسات، التي تسمى بمسميات عديدة، منها مراكز أبحاث ودراسات، مراكز فكر ، خزانات فكر، علب فكر، علب الأدمغة، مصانع الفكر، مراكز الفكر والرأي، مؤسسات بحثية ، وغيرها من التسميات التي تطلق عليها.

فيطلق عليها في بريطانيا –على سبيل المثال- إسم مراكز الأبحاث والدراسات، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتسمى مراكز فكر، وأصل هذه التسمية ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، وأطلقت على القاعة أو القبو التي كان يجتمع فيها الإستراتيجيون لتحضير عملياتهم العسكرية، حيث أخذت في البداية معنى عسكريًا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة إلى أن عبارات مراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو مراكز التفكير أو خزانات الفكر كلها تؤدي إلى معنى واحد في اللغة الانجليزية هو «**الثينك تانكس**» Think Tanks .

يعرفها **قاموس كامبرج Cambridge Dictionnary** (انجليزي – انجليزي) بأنَّها: « جماعة خبراء يجتمعون معًا ، غالبا مع الحكومة لتطوير أفكار من أجل قضايا معينة ووضع حلول لها».[2]

كما يعرفها قاموس ماري وبستر بأنها: « معهد أو شركة أو مجموعة تقوم بإعداد البحوث البينية Interdisciplinary، أي التي تجمع بين إثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما» .[3]

وتعرف **ديان ستون * ومارك كارنت** مراكز الأبحاث والدراسات ، في كتابهما **مراكز الفكر عبر الأمم : دراسة مقارنة**" على أنها: "منظمات مستقلة نسبيا تحاول التأثير أو إعلام الساسة ، عن طريق الحجج الفكرية أو التحاليل، أو أكثر من ذلك عن طريق جماعات الضغط مباشرة، فهي أحيانا منظمات المصالح العامة التي تعمل من أجل مهمة البقاء، مهمتها إعداد تصورات للسياسة العامة وتثقيف المجتمع المدني" .[4]

ويعتبر **جيمس ماكغان James Mc Gann** * مراكز الأبحاث على أنها: " تشكل جزءًا من صميم المجتمع المدني وتعمل كمحفز للأفكار، وأنها مهمة في الديمقراطيات الصاعدة والمتقدمة في العالم".[5]

كما يعتبرها **غال مولك Gaël Moullec** * بأنها : " خزان للأفكار كالمعاهد الخاصة بدون هدف ربحي، مستقلة إداريا وجامعيا وعن المصالح الإقتصادية هدفها إثراء النقاش العام، وتشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، عن طريق القيام بتحقيقات ونشر دراسات موجهة للشعب ووسائل الإعلام ومديري الشركات، وخاصة للمسؤولين السياسيين".[6]

وبالنسبة للكتاب العرب ترى عبير عبد الرحمان ثابت أن مراكز الأبحاث والدراسات : " ترجمة حرفية لمصطلح Think Tanks أو مصانع التفكير، وهو تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين ، تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم إستشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياساتهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة ".[7]

والملاحظ، أنه لا يوجد إختلاف أو تباين كبير بين كل هاته التعريفات حول مراكز الأبحاث والدراسات، فهي تشترك في كونها مراكز مخصصة للقيام بالأبحاث في مجالات معينة، أو حول العديد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة، أو خدمة أحد الأطراف الحكومية الرسمية أو غير الرسمية ، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة .

2- نشأة مراكز الأبحاث والدراسات وتطورها:

لابد من التفريق في ميدان البحث والفكر بين مركزيتين : مركزية الفرد ومركزية المؤسسة ، فالتاريخ الإنساني مرّ بهاتين المركزيتين ، إذ كان البحث والفكر يتمحور في مرحلة من المراحل حول الفرد ، ثم إنتقل العالم إلى مركزية المؤسسة، أو بمعنى آخر التفكير الجماعي، أو العمل الجماعي في الفكر، والدارس للتاريخ الإسلامي وتراثه سيجد أن ما يمكن إعتباره على أنه مراكز الأبحاث على مستوى الشكل كان موجودا ، فأي عالم كان في ذاته مركزا للأبحاث بمعنى من المعاني ، لأنه كان ينتج أفكارا ويؤهل باحثين ويرشد سياسات، ويجمع حوله فريقا كبيرا من المعاونين والمساعدين والباحثين، ولكن الأمر كان يدور حول شخص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك كان الأمر على مستوى المستشار، فعلى مرّ التاريخ كان لكل حاكم مستشارًا ولكن في العصر الحديث كان المستشار فردا، وكان علماء الفكر السياسي الإسلامي يوجهون النصائح، ويهتمون كثيرا بتكون هذا الشخص وبخلفيته وبأمانته وبدقته وبالضوابط التي تحكم عمله، فهو لم يكن شخصًا عاديًا فلابد له من توفر مجموعة مؤهلات حتى يكون مصدر ثقة للحاكم ولعامة الناس، ولكن في الوقت الحالي إنتقل المستشار من كونه فردا إلى أن يصبح مؤسسة، حيث أصبحت السياسات لا توجه إلا من خلال مؤسسات متخصصة مجسدة في مراكز الأبحاث والدراسات، التي نشأت في صورتها الأولى في العالم الغربي، حيث ظهرت أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر الميلادي، ومعظم تلك الجامعات أنشئت تقليدا للجامعات الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية، وفي تلك الأثناء أسس ما يعرف بالكراسي العلمية ،وكان أول هاته الكراسي هو تأسيس كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس. كما أنشئت وقفيات نقلا أيضا عن الوقفيات الإسلامية ،وكانت أول وقفية أنشئت في بريطانيا إسمها وقفية ديمورتن في جامعة أوكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية تحديدًا. وتأسيس الكراسي العلمية هو الإرهاصات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث ، ولكنها كانت مراكز أبحاث لإنتاج الأفكار لم تكن علاقتها بالسياسة مباشرة ،ليتم بعد ذلك توظيفها في السياسة، وظلت هذه المراكز والكراسي تنشأ وتنمو إلى أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م، تقريبا عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات ،في هذه المرحلة بدأت مراكز الأبحاث تنحو منحى آخر يتمثل في تسخير العلم لخدمة السياسة ،وهكذا تأسس أول مركز ،هو **المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة 1831 ، ثم تلته جمعية فابيان سنة 1884**، ثم بعد ذلك ظهرت مراكز الأبحاث في أمريكا. ومنذ أوائل القرن 19 م بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، وإستقل كل منها بوظيفة خاصة.[8]

ويتفق الباحثون على أن مراكز الأبحاث والدراسات نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية 1861-1865 ، أي خلال فترة إعادة بناء دول الجنوب بين 1865- 1876 ،وقد كانت مراكز بحوث في العلوم الإجتماعية، تقودها مؤسسات وشركات وأفراد بهدف مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسات فعالة من أجل الإصلاحات المؤسسية ،لتطوير منهجية جديدة في التسيير، وقد ساهمت المؤسسات الخيرية والمؤسسات الأمريكية ،بشكل كبير في تطوير أدوات البحث لجعلها مؤثرة . ففي البداية إهتمت بتطوير البحث المستقل في ميادين إجتماعية وسياسية ، وفي ميادين الإدارة والتربية.

وفي الواقع، وبالتزامن مع تطوير هاته المؤسسات التي أنشأها رجال عصاميين حصلوا على ثروة كبيرة في وقت قصير أمثال : كارنيجي ، روكفلر ...Carnegie, Rockefeller ، والتي تجسد نظامًا إقتصاديًا جديدًا ، ونوادي تشجع على العلم لتحسين مراقبة أسباب الخلل الإجتماعي.

فمراكز الأبحاث والدراسات تم إنشاءها بهدف إجراء البحوث وإنتاج معارف مستقلة، فهي تسد فراغًا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة وبين عالم الحكم من جهة ثانية، ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة مبنيًا على النقاشات النظرية والمنهجية والغامضة، التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية ،أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة أنفسهم عاجزين بسبب كثرة مشاغلهم عن الإبتعاد قليلا عن الشؤون اليومية، لإعادة النظر في المسار الأوسع للسياسة ،عن طريق القيام بدراسات علمية للمشكلات المطروحة عليهم ، ولعل أهم عامل معيق لهم هو عامل الوقت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن مراكز الأبحاث قد نشأت كرد على أزمات خطيرة لم تستطع الحكومات حلها، وغالبا ما كانت من أجل دفع فكرة تعتبر أساسية من قبل الأوساط الثقافية، لكن أصحاب القرار السياسي لم يدركوا أهميتها بوضوح.[9]

وقد إنبثقت هاته المؤسسات منذ ظهورها قبل قرن من الزمن كجزء من حركة تستهدف الإحتراف في العمل الحكومي ،وكانت رسالتها المعلنة في معظمها غير سياسية لدفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح النزيهة غير المتحيزة[10] .

ويمكننا تقسيم مراحل ظهور مراكز الأبحاث والدراسات إلى أربع مراحل:

- الموجة الأولى :

ظهرت الموجة الأولى من مراكز الأبحاث قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى، ولأنها لم تكن معروفة بعد تحت إسم مراكز الفكر فإنها ظهرت كمراكز للبحث السياسي في بداية القرن العشرين، وذلك من أجل إفادة النواب والموظفين بالنصائح المحايدة، ومن أجل تقدم العلوم الإجتماعية حيث كان همهم الأولي تحفيز المصلحة العامة.

وأول مؤسسة تختص بالسياسة الخارجية هي مؤسسة **كارنيجي** للسلام الدولي ،أسست عام 1910 من أجل فهم أسباب الحرب ،وتحفيز الحلول السلمية للصراعات، فخلال الحرب العالمية الأولى ولدت الحاجة لسيطرة أفضل على القضايا الدولية ،بواسطة مؤسسات جديدة مثل: مؤسسة البحث الحكومي في 1916 والتي تمثل الجيل الأول من موردي الأفكار حول السياسة والعلاقات الدولية . [11]

- الموجة الثانية:

بعد الحرب العالمية الأولى إنتشر مفهوم مراكز الأبحاث بسرعة، وذلك لعدة أسباب منها: الكساد الكبير في 1929-1930 ،الذي أدى إلى ظهور مراكز تحليل أخرى ،مهتمة بالأحرى بالبحث عن الحلول لهذه الأزمة الإقتصادية ،عن طريق التخطيط مثل: مركز التخطيط السياسي والإقتصادي.

ولقد ولدت هاته الموجة الثانية نتيجة إدراك النخب الأمريكية لضرورة وضع نهاية للإنعزالية ،التي قادت حتى ذلك الوقت السياسة الخارجية لواشنطن ،والإضطلاع بمسؤوليات القوى العظمى التي آلت إليها بنهاية الحرب العالمية الثانية ،فحسب (كاترين فيشي وجون غافيني، في 1946) ظهر مركز **راند** أكبر مركز بحث في العالم ،وكان ممولًا من سلاح الجو الأمريكي ،ولقد إكتشف مقاربة جديدة بشكل جذري لقضايا الدفاع والردع قائمة على تحليل الأنظمة ونظرية الألعاب. وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز الأبحاث في ألمانيا ،أقل من 10% منها نشأت في ظل الإمبراطورية الألمانية ،كما يقول مارتن ثورنت أفضل الاختصاصيين الألمان في المسألة ،و 40% من خزانات الفكر هاته أنشئت ما بين 1945 و 1975 ، و 50% منها خلال الثلاثين سنة الماضية . ونشوء مراكز الأبحاث في فرنسا هو حديث نسبيا ، في شكل الأندية بعد أزمات أدت إلى إعادة التفكير بالمستقبل في السياسة الداخلية أكثر منها الدولية ،أولى المراكز ظهرت مع الثورة الفرنسية في1789، وقد سبقتها صالونات الأنوار في نهاية القرن 18م. وفي سنوات الستينات شهدت موجة جديدة من إنشاء النوادي المتأثرة بحربها في الجزائر، أهمها نادي جون مولان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموجة الثالثة :

حصلت الموجة الثالثة لإنشاء المختبرات الفكرية بعد الصدمات النفطية في السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوربا، فالمنظمات التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع سالفاتها هي الأكثر تخصصا ،وبعضها مدافع عن وجهة نظر خاصة، فالعديد منها لم يعد يتناول إلا مجالا في السياسة القطاعية، مثل: البيئة والسلم أو السياسات الإجتماعية، مثل: المركز الأوربي للعمل والمجتمع في هولندا وبلجيكا. ونجد الأنجلوسكسون يتكلمون عن مراكز دفاعية ليست مراكز للأبحاث ، وإنما حجج لمصلحة قضية ما تتنافس على سوق الأفكار.

ومن أهم الأنموذج لهاته المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية هي مؤسسة هيريتج المحافظة جدًا والتي أنشأت عام 1973 عشية الصدمة النفطية الأولى. ماعدا المنظمات الرائدة المحايدة فإن مراكز الأبحاث بدأت تستجيب ليس فقط للأزمات الدولية الكبيرة ،ولكن إلى الإنقسامات السياسية التي تعمل في المجتمع الأمريكي والإنجليزي أيضا .[12]

- الموجة الرابعة:

بدأ الباحثون مع نهاية الحرب الباردة وبداية سنوات التسعينات بطرح أسئلة جديدة عن آلية عمل العلاقات الدولية، من عالم ثنائي القطبية يتميز بالرعب وتقاسم السيطرة ،إلى عالم متحرك ومائع ،لا منافس فيه للتفوق الأمريكي، مع الصعود القوي والسريع للصين، وفي هذه الدوامة وجد الإتحاد الأوربي نفسه مساقًا إلى التوسع وبالتوازي أدت العولمة وتوسع رأس المال إلى طرح أسئلة جديدة ،وخلق حاجة متصاعدة للشرح . ما أدى إلى ظهور مراكز أبحاث جديدة في الولايات المتحدة وأوربا. ومنذ 2001 كثرت مراكز الأبحاث والدراسات حتى تساير العالمية .[13]

وكثيرا ما تتشكل مراكز الأبحاث كنتيجة لأحداث مصيرية في بلد ما وعدد من البلدان، أو كنتيجة لقضايا قومية ملحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل ،وهي كثيرا ما تكون وليدة فكرة فرد من أصحاب الرؤى البعيدة أو مجموعة من الناس من ذوي الخبرة والإختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة [14] .

3- آليات تمويل مراكز والأبحاث الدراسات:

يعتبر التمويل مسألة حيوية عند الحديث عن مراكز الأبحاث والدراسات ،لأنّ التمويل هو الذي يحدد مواضيع البحث ،وتمويل مراكز الأبحاث بدوره تختلف وتتعدد مصادره بل وتختلف الآراء حول كل مصدر، لأن تحديد المصدر يضمن لنا معرفة المسؤول عن الأجندة البحثية، وإتجاهات المركز، وإستقلاليته الإدارية في التسيير.

وينقسم تمويل مراكز الأبحاث والدراسات إلى قسمين رئيسين هما:

أولا: تمويل حكومي مباشر من قبل الدولة ،حيث أن الباحثين هم موظفون في الدولة، ويتفرع عن هذا التمويل الحكومي ،مراكز البحوث القريبة والمرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار ومؤسساته، ولكن تمويلها عالي المستوى يختلف عن بقية مراكز البحوث المرتبطة بالدولة، وإن كان الاثنان ينبعان ويصبان في المصدر نفسه، أي الدولة.

ثانيا: تمويل غير حكومي ،أي القطاع الخاص، وهو أحدث المشكلة الرئيسة حيث أن هذا القطاع يقوم بتمويل مراكز البحوث بأشكال مختلفة منها:

أ) تمويل معروف ذو شفافية يسعى لزيادة البحث العلمي في بلده ،وغالبا ما يقوم بذلك رجال الأعمال والأغنياء ،وهذا التمويل لا يتدخل بتاتا في توجهات المراكز وسياساتها العامة وهو ما يؤكده النظام الداخلي لهذه المراكز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) تمويل غير المعروف أو الموجه من قبل أشخاص معينين أو دول، تحت ستائر مختلفة [15]

كما إنه يمكن إبراز مصادر الموارد المالية لمراكز الأبحاث، وفق مايلي:

أ) إعانات مالية للبحث مقدمة من طرف : الحكومة ، ومن طرف المؤسسات الوطنية للبحث أو الهيئات المكلفة بالبحث العلمي حسب كل دولة ،ومن طرف المنظمات الدولية مثل: منظمة اليونيسكو، مع الإشارة إلى أن أغلب هاته الإعانات المالية تعتبر منح من أجل البحث، مخصصة لمشاريع البحث التنافسية .

ب) عقود عامة ،مثال: عند تقييم السياسات العامة ،أو إنتاج إحصائيات عامة، أو القيام بصبر الآراء.

ج) عائدات مقدمة من المؤسسات : أغلبية مراكز الأبحاث تعتمد على المؤسسة التي أنشأتها. فالإحتياطات المالية الأكيدة لهذه المراكز تستطيع أن تصل إلى عائدات كبيرة، ففي 30 جوان 2000، مؤسسة بروكينز وصل رأسمالها إلى 276 مليون دولار.

د) مساهمات أخرى للمؤسسات الخيرية مثال : مؤسسة راند جمعت سنة 1999 أكثر من 50 ألف دولار من مؤسسات فورد ،والأكوا ، واكسون ، وهيرست، ومارك وستار، وهناك مساهمات المنظمات المهنية (الحرفية)، أو النقابات مثل: معهد السياسات الإقتصادية أكبر معوناته من طرف30 منظمة نقابية.

ه) موارد مسحوبة للإنتسابات ، ففي 1999 محاضرة بورد جمعت ما يقارب 14 مليون دولار تحت صيغة الإنتساب ، بالإضافة إلى موارد منسوبة لبيع المنشورات من كتب، وصحف، ومجلات ...الخ ، رغم أن عوائدها لا تشكل نسبة كبير أو غير مربحة، وموارد منسوبة إلى الندوات، وإعلانات، بيع المنتجات المتنوعة.

و) منح الشركات ، فمعهد بروكينز جمع سنة 1999، مخصصات من حوالي 150 شركة، كذلك معهد راند في نفس السنة جمع عائدات أكثر من 25 ألف دولار، من 40 شركة، كما أن هناك هبات خاصة مثل تلك التي تأتي من المؤسسات ، فمخصصات مراكز الأبحاث دون هدف ربحي في معنى القانون العام للضرائب الأمريكية تطرح عائدات خاضعة للضريبة ، في حدود الإختلاف بين حاصل المخصصات وقيمة السوق للخدمات المجموعة المسجلة (منشورات ، دعوات ....الخ) [16]، بالإضافة إلى صناديق التنمية الأجنبية، والمؤسسات الوقفية، والرسوم من وزارات وهيئات التعليم العالي ، ورسوم المشاركة في المؤتمرات، ومعونات مالية.[17]

وتختلف هاته الموارد المالية من مركز لآخر ، حسب نوعه والجهة التي ينتسب إليها، فهاته الموارد هي مرتبطة خاصة بالدول المتقدمة ،أكثر منها بدول العالم الثالث ، فالأمر المثالي في مراكز الأبحاث أن تكون ممولة من جهات متنوعة حتى لا يكون هناك تدخل في عمل الباحثين ،أو أن تمول من قبل مؤسسات غير ذات غاية، فكلما كان التمويل مركزا من مصدر واحد كلما زاد توجه مانح المال إلى إستخدام الضغط على مراكز الأبحاث للتعبير الحر عن سياسته الراعية، وعموما فإن مراكز الأبحاث الممولة من المال العام تنتج – في الغالب – أبحاثًا ذات نوعية متميزة.

وإستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق آلية تمكنها من تمويل مراكز الأبحاث ، ففي المادة **501** من القانون الأمريكي الذي يسمح بإعطاء هبات لمراكز الأبحاث ،تحت عنوان " في سبيل الإنسانية" هذا ما يسمح بهبات النشطاء لمراكز البحث وتسهيل القيم المانحة.[18]

أما البلدان العربية فتواجه المؤسسات البحثية والجامعات إنخفاض مستويات التمويل وتدني إسهام القطاع الخاص ، إذ أنها لا تصل إلى 1 % من الميزانيات العامة. وبالتالي هذا أثر مستوى الإنفاق على المؤسسات البحثية والجامعات في الوطن العربي على مستوى الإنتاج المعرفي ومعدل نشر البحوث والأوراق العلمية العربية قياسا لما حصدته المؤسسات العلمية العالمية.[19]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ما جعل الكثير من مراكز الدراسات والبحوث ، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة في العالم العربي والدول المتخلفة، تلجأ إلى طلب التمويل الأجنبي، وهو تمويل سخي، مقارنة بالتمويل المحلي الذي لا يكاد يذكر.

ومن المعروف أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار والتوجه والأجندة عادة ، فالذي يضع الأجندة هو الذي يصنع القرار ويحدد الأولويات والإهتمامات ، والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير على مجريات التغير في المجتمعات ، لذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري، أو نظرية البراءة ،وعليه فالتمويل الأجنبي بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حاليا ، فإنه قد يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي على المجتمع ، وبذلك يمكن أن يؤثر على مراكز الأبحاث وإهتماماتها وأولوياتها ،خاصة وأن أولويات العمل المدني في المجتمع والبحوث والدراسات تختلف في الوطن العربي عنها في المجتمعات الغربية ،وذلك لإعتبارات الثقافة ،والبنية الإجتماعية من جهة ولإعتبارات الفارق الحضاري من جهة أخرى [20]

4- أنواع مراكز الأبحاث و الدراسات:

تختلف الآراء وتعدد حول المقاييس التي يمكن الإعتماد عليها لتصنيف أنواع مراكز الأبحاث والدراسات ، فهي تتنوع وفقاً إلى طبيعتها ،وإلى المساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث توجد مراكز بحث صناعية أو زراعية ، أو مراكز بحوث تربوية أو مراكز بحوث التاريخ...إلى غير ذلك ، ويمكن أن نقسم هذه المراكز إلى مراكز بحوث متخصصة لحقل علمي واحد ،أو تكون مراكز بحوث متنوعة التخصص كمراكز بحوث التاريخ أو مراكز البحوث الاقتصادية بمختلف أشكالها، أو مراكز البحوث الإجتماعية .

كما أنَّ عمل هذه المراكز يمكن أن يكون محصوراً في إطار منطقة جغرافية معينة، أو يمكن أن يمتد ليعبر الحدود الإقليمية، وقد إهتمت الدول الصناعية بالفرع الأخير، وذلك لنقل آخر المستجدات في الحقل العلمي. وقد صنف البعض أنواع مراكز الأبحاث وفقا: لمجال أبحاثها، وأشكال إنتسابها، ووفقا لذلك تم وضع تصنيفين عامين يتفرع كل منهما إلى عدة أنواع : الصنف الأول هو مراكز الأبحاث المستقلة ، أما الصنف الثاني هو مراكز الأبحاث المنتسبة .

1- مراكز الأبحاث المستقلة :

مراكز الأبحاث المستقلة هي منظمات ذاتية تتلقى التأييد من العامة من خلال المساعدات الخاصة، وكما أنها قد تتلقى الهبات من الحكومة، و تشمل أربعة أنواع خاصة من المنظمات :

أ) مراكز أبحاث أكاديمية.
ب) مراكز بحثية تعاقدية.
ج) مراكز أبحاث دفاعية.
د) منظمات سياسية.[21]

2- مراكز الأبحاث المنتسبة للمنظمات :

وهي مراكز أبحاث السياسة العامة، وتكون تابعة إداريا وماليا لأحد الجهات ،سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية، و قد تكون:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) تابعة للأحزاب.

ب) تحت الرعاية الحكومية.

ج) غير الربحية.

د) تابعة للجامعات .[22]

ويبدو هذا التصنيف متأثرا تصنيفه بمراكز الأبحاث الأمريكية، فهي قريبة بذلك من خصائص النظام السياسي الأمريكي اللامركزي ، الديمقراطي ، ومجتمعه المنفتح، عكس ما هو سائد في النظم الشمولية المنغلقة والمتميزة بالمركزية في قراراتها وسياستها .

غير أن هاته التصنيفات يصعب تطبيقها في عالم دول الجنوب (دول العالم الثالث سابقا) خاصة منها الدول العربية لأن أغلب مراكز الأبحاث هي حكومية وتابعة للجامعات .

كما أن هناك من وضع معايير دقيقة يمكن وفقها تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات وهي كالأتي: التوجه السياسي، ومجال الإهتمام، والتبعية التنظيمية ، والتمويل، وأساليب العمل.[23]

وعليه، تعد هذه المعايير أساسية لمعرفة نوع مراكز الأبحاث بدقة ،وبالتالي معرفة وظائفها وأغراضها ووسائلها، لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

5- أدوات ووسائل تأثير مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة :

تلعب مراكز الأبحاث دورًا حيويًا في الساحة السياسية على المستويين المحلي والدولي. وتعتبر هذه الوظيفة فريدة من نوعها في توفير الأبحاث للسياسات العامة ،والتحليلات ،والإستشارات ، وتفعيل الإستقلالية عن الحكومة والأحزاب السياسية ، كما تبين العديد من الأدوار الحيوية الأخرى التي تلعبها، والتي من بينها :

أ) التوسط بين الحكومة والشعب.

ب) بناء الثقة في المؤسسات العامة.

ج) تحويل الأفكار والمشاكل المطروحة إلى قضايا سياسية .

د) تحديد وتوضيح، وتقييم القضايا السياسية، وتقديم الإقتراحات والبرامج.

هـ) تفسير القضايا، الأحداث والسياسيات في وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبعية، وتيسير فهم القضايا السياسية المحلية والدولية للعامة.

و) توفير وبناء منتديات للأفكار والمعلومات.

ز) توفير وتزويد وإعلام الأشخاص بالتشريعات والفروع التنفيذية للحكومة .[24]

والمهم، هو كيف يمكن لمراكز الأبحاث والخبراء أن يقوموا بتأثير في مختلف مراحل عملية صنع السياسة، وعلاقة الخبراء بمختلف الجهات الفاعلة في صنع هاته السياسة ويكون تدخل المراكز بالشكل الآتي :

1) تحضير الأجندة: الخبراء يقومون بإفادة وتحذير صناع السياسات من مشاكل وشيكة ،وتوجيه صناع القرار حول كيفية تعديل السياسات، والخبراء في هاته النقطة يمكن أن يغيروا آراء الناس لدرجة أن حالة واحدة تؤثر على مصالحهم وقيمهم. مع الإشارة إلى أن البحوث تساعد في تحديد الحدود للمشاكل وأبعاد التدخلات قبل وبعد المناقشة الجادة .[25]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) **المداولات السياسية:** هي الفترة التي يجتمع فيها الموظفين العموميون ،وصناع القرار المنتخبين، والمستشارين ،والخبراء ،ويشاركون في مناقشة القضايا بشكل جماعي.

3) **سن السياسة :** هي نقطة الحل وإصدار القرارات عند صانعي السياسة، سواء قبول أو رفض المطالب بإصدار التشريعات والتنظيمات الجديدة.

4) **فترة تنفيذ السياسة:** وهي الفترة التي تتعلق بتنفيذ وتطبيق القانون واللوائح وإدارة السياسات وما يرافق ذلك من الجهود المبذولة لتحقيق لفعاليتها.

5) **تقييم السياسات:** هي مرحلة بإبراز نتائج وآثار تلك السياسات من نجاح أو فشل وتحديد أسباب ذلك.[26]

وقياس تأثير هذه المراكز هو أكثر صعوبة من تحديد ما يؤهلها للتأثير، لأن عملية صنع السياسة خاضعة لعوامل خارجية أخرى وفاعلين آخرين، فهي متنوعة التقنيات والمقاييس، ومن أجل تقدير مساهماتها في صنع السياسة وتعزيز النقاش العام، يجب مراعاة ما يلي :

أ) الأعمدة الصحفية في الجرائد للأحوال أو الأوضاع.

ب) عدد المواقع، والصفحات، والطلبات.

ج) المقابلات في الإذاعة أو التلفزيون.

د) إقامة المحضرات ودعوة السياسيين، المختصين والجمهور.

ه) تأسيس برامج جديدة وتعيين عاملين جدد لتجديد وإستئناف المشاريع.

و) زيادة القدرات لجذب هبات المؤسسات، وعقود الحكومة، ووسائل للتمويل الأخرى.

ز) لقاءات بين هيئات البحث ومستشاري الحكومة.

ح) سيرتها المتعلقة بالبحث للحكومة أو المنظمات العالمية.[27]

غير أن قدرة تأثير مراكز الأبحاث والدراسات يختلف من مركز لآخر، نتيجة تضافر عوامل عديدة منها:

أ) القدرات المالية والتنظيمية .

ب) التجنيد الوظيفي والميزانية والصورة المرسومة.

ج) الرؤية الإعلامية للباحثين، إن كانوا كتاب افتتاحيات أو رواد بلاتوهات التلفزيون.

د) القدرة على النشر.

ه) امتدادها في شبكات إدارية وسياسية، من أجل الحصول على طلبات دراسة .[28]

وتساعد البحوث على زيادة معارف صناع السياسة العامة وتوضيح رؤيتهم ،وإزالة الإفتراضات المهلهلة والعالقة في أذهانهم ،من خلال زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة و عرض خبرة الماضي وتقديم تحليل للواقع ، لتمكينهم من إستشفاف وإستبصار المستقبل وخلقه.

وتعد بعض هذه العوامل هي التي أهلت مراكز الأبحاث لأن تدخل إهتمام صانعي السياسات، و تكون طرفا مشاركا في وضعها بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى كثورة المعلومات ، وتعدد الجهات الفاعلة في صنع السياسات العامة للدول، من نمو المنظمات الدولية غير الحكومية لا سيما وأن عدد مراكز الأبحاث في العالم صار له علاقة قوية بمستوى التنمية، ودور البلدان على الساحة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة :

تعتبر مراكز الأبحاث فاعل مهم في صنع السياسات العامة للدول ، ووعاء معرفي تتيح للحكومات ،والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ،منهجية عمل وفق أسس معرفية عقلانية، وللمواطنين الإفادة من العلم والخبرات التي تتيحها ،من خلال إستخدام سلطة العلم والمعرفة، التي من شأنها تنوير صانعي السياسة وكشف العيوب لهم عن سياسات تم تنفيذها وإقتراح وإيصال قضايا جديدة إلى ملعب السياسيين، كانت مجهولة من قبل.

وحتى تستطيع مراكز الأبحاث القيام ذلك يجب توفر شروط معينة لكي تستطيع أن تنتج أبحاثها ، وتوصلها إلى صانعي القرار ،من مناخ ديمقراطي ، تمويل كافٍ متعدد المصادر.

كما أن الثقافة ووعي المجتمع تأثير في تفعيل دورها ، بالإضافة إلى تقوية أواصر العلاقة بينها و بين الإعلام باعتباره سلطة رابعة .

ويختلف دور مراكز الأبحاث في صنع السياسات من دولة لأخرى تبعا لدرجة نمو وتطور الحياة الديمقراطية السائدة فهي لا تنمو في المجتمعات المنغلقة، والمجتمعات المتخلفة .

غير أن دور مراكز الأبحاث المقتصر على الإستشارة فقط دون الإلزام هو من أهم العوائق التي تحول من وضوح دوره في عملية صنع السياسة، لأن مهمتها هي تقديم الاقتراحات والحلول، وما يبقى من ذلك هو رغبة صانع السياسة في الأخذ بها أو من عدمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

[1] ستيفن بوشيه ، مارتن رويو ،مراكز الفكر: **أدمغة حرب الأفكار** ،(ترجمة : ماجد كنج)، ط1، بيروت : دار الفرابي، 2009، ص 6.

[2]Cambridge dictionary , http://cambridgedictionnaryonline , Le 10 /02/2010 .

* **ديان ستون:** أستاذة السياسة العامة بجامعة أوربا المركزية central European university في بودابست ، استرالية الأصل تحصلت على شهادة الماجستير سنة 1989، ثم الدكتوراه سنة 1993 في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، من جامعة " Murdoch " ،عملت بالبنك العالمي ، و منظمات دولية أخرى ، قامت بأبحاث عديدة حول : السياسات العامة العالمية ،البنك العالمي و التنمية ، مراكز الأبحاث ، شبكات المعرفة العالمية ...الخ.

[3]دونالد ابلسون ، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة** ،ط. 1، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2007 ، ص :7.

[4] Pierre, le Petit, **Les Think Tanks** , revue :**études et recherches** , Notre Europe, février 2009 ,P 2 .

* **جيمس ماكغان : James Mc Gann** أمريكي، دكتور في العلوم السياسية، مدير برنامج مراكز الأبحاث والمجتمع المدني في العالم في جامعة بنسلفانيا، كما أنه باحث بمعهد السياسة الخارجية للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل مستشارا في البنك العالمي، الأمم المتحدة، وكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية...الخ .من مؤلفاته :

Scholars and influence in the public policy research industry 1995/ Comparative think tanks, politics and public policy 2005.

[5] ستيفن بوشيه ، مارتين رويو، **المرجع سابق الذكر**، ص6.

* **غال مولك :Gaël Moullec** مدير التنمية العالمية في مؤسسة روبرت شومان وأستاذ محاضر بجامعة باريس .

(6) Gaël Moullec, Penser et orienter la société : Les think tanks dans le débat public aux Etats –Unis**, question d'Europe**, n :14, le 10 -9-2001.P 13.

[7] عبير عبيد الرحمن ثابت ، **دور مراكز الفكر و الدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي مركز جافا كنموذج** ،رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008-2009. ص 49.

[8] نصر عارف ، **ندوة مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار و ترشيد السياسات ،7- 4- 2007** ، تاريخ الدخول 9- 8- 2009.

http://www.islamonline.net/servlet/satelite?c=article

[9] les think tanks origine et perspectives. http://www.nonfiction.fr/article-768-le 11.9.2009. .

[10] ريشارد هاس ، ، **مؤسسات الفكر و الرأي و سياسية الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة**، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، (ترجمة : محمد عيمش) ، نوفمبر2002 . ص 2. تاريخ الدخول 04-08-2009.

http ://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf

[11] ستيفن بوشيه ، مارتين رويو ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 138 .

[12] نفس المرجع ،ص ص 140، 141.

[13] pierre le petit, op.cit, p 4 .

[14] هاشم حسن حسين الشهواني ، **مراكز الأبحاث العربية و سبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي** ، مركز الدراسات الإقليمية ، ص 6، تاريخ الدخول 04- 11- 2009. http://www.regionalstudiescente.net/site/journals/regional/rs.r pdf13-10-4

[15] مهدي عبد الهادي ، **مشكلة التمويل في مراكز البحوث العربية ، ندوة دور مراكز البحوث و الدراسات السياسية و الاستراتيجية في الوطن العربي : التحديات و الافاق ، الشارقة 23-24 نوفمبر 2009**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص 147.

[16] Gaë Moullec,**op.cit** ,p p ،4 ،5.

[17] ايمي كوغنور بينتكورت ، **حوار قومي حول إنشاء مؤسسة للفكر و الرأي في الهندوراس** ، في **دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ، (ترجمة : محمد عيمش)، نوفمبر 2002، ص46 .

http ://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf.

[18] **Think tanks :USA et France , innovation , influence , réseaux , pouvoir .**

http : //www.huyghe.fr/actu_390.htm , le 11/12/200.

[19] صلاح سالم زرنوقة ، **البحث العلمي و التنمية في مصر** ، القاهرة : مركز الإعلام العربي، **مجلة حصاد الفكر** ، العدد:156 ، افريل 2005 ، ص 23.

[20] جواد الحمد ، **برامج و أجندات مراكز الأبحاث العربية و علاقتها بقضايا و مصالح الوطن العربي** ، مؤتمر : **دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي 23-24 نوفمبر 2005 بدبي** ، مركز أبحاث الخليج ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(21) James G McGann , **Think Tanks and Policy Advice in the United States ,** New York: Routledge research in American politics ,2007 , p 13

(22) James G McGann ,**Ibid ,** p 17.

(23) علي الدين ، هلال ، **دور مراكز البحوث في تدعيم عملية صنع القرار و السياسة العامة و خدمة المجتمع** ، ندوة « دور مراكز البحوث و الدراسات السياسية و الإستراتيجية في الوطن العربي : التحديات و الآفاق الشارقة:23-24 نوفمبر 2005»، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص، 146.

(24) James G McGann ,**Op .sit ,** p 5.

(25) Andrew Rich , **Think Tanks , Public Policy , and the politics of expertise ,** UK: Cambridge university press , 2004, p 7-9.

(26) Andrew Rich , **Ibid ,** p153.

(27) James G McGann ,**Op .sit ,** p41.

(28) Anthologie de textes sur le think tank , **http://www.huyghe.fr/actu_303** ,
le : 12/12/2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com